

بل أكثر من ذلك كانت نية الفريق المشرف على التقرير تتجه نحو الدعوة إلى فتح نقاش عام تشارك فيه فعليا وبشكل مسؤول القوى المواطنة بهدف بلورة اقتراحات ناجعة يمكن تطبيقها، وهي وحدها كفيلة بأن توجه بلادنا نحو السير الثابت على طريق النجاح. انطلاقا مما سبق يمكن القول أن "تقرير الخمسينية" يتضمن قراءة للخمسين سنة الماضية بكل ما حملته من إنجازات وإخفاقات وإكراهات ومسببات تلك الإخفاقات، وثالثا الاقتصاد ثم الصحة والاندماج بين مكونات المغرب جغرافيا وبشريا. وهذا ما أقره منسق لجنة إعداد التقرير نفسه المرحوم مزيان بلقيش، الذي أكد على عدم رسمية اللجنة التي أعدت التقرير حيث أنها لا تمثل الدولة. التغيرات الاجتماعية والدينامية الثقافية، في سياق الحديث عن ساكنة المغرب يبرز التقرير قوة الشخصية المغربية من خلال قدرتها على الحفاظ على استمرارية كل تنظيمها السياسي وملاحها الثقافية هذا فضلا عن غنى الشخصية المغربية من خلال مكوناتها المتباينة، ولأن الساكنة حسب التقرير هي أئمن الرساميل فقد تم الوقوف على تطور الساكنة المغربية منذ الاستقلال وخصائص الانتقال الديمغرافي وانعكاساته على بنية الأعمار، أما التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب الاستقلال فإن التقرير يشير إلى أن المجتمع المغربي في طور التمددين وبنيته الأسرية شهدت عدة تغييرات وهناك مساهمة نسائية فعالة، ويشير التقرير إلى تغير أنماط العيش لدى المغاربة فمثلا من زاوية الاستهلاك العام للأسر، تم تسجيل حصول تحسن في مستوى نفقات كل فرد، وقد مست التحولات بنيتها والعلاقة بين أفرادها على السواء الأمر الذي كان له تأثير على تمرکز السلطة في يد الأب. كما تم التنبيه في هذا السياق إلى أن التضامن والتماسك الأسري الذي يعيشه المغاربة قد يتعرض للتلاشي في المستقبل خاصة مع الفردانية التي صارت تبرز في العلاقات الأسرية وخروج المرأة إلى العمل وانعكاسات ذلك على الأسرة، خاصة وأن الشباب المغربي يعاني من عدة مشاكل لعل أبرزها البطالة هذا فضلا عن أن هناك عزوفا مقلقا للشباب عن السياسة لذا يشير التقرير إلى أن المغرب اليوم يتوجب عليه أن يكون في انسجام تام مع شببته وأن يكون إدماجه شاملا ومتعد الأبعاد. ونظرا لأهمية الدين لدى المغاربة فإن الدراسات التي أنجزت حول الشباب تفيد بأن الدين يقع في بؤرة الرهانات التي تهم كل الأجيال خاصة أمام تنوع التأويلات التي تعطى للشأن الديني وهذا له علاقة بالتأثيرات الدولية وتساعد أشكال التطرف الكوني، ويشير التقرير إلى أن إمارة المؤمنين ومحاولة أسلمة جميع مناحي المجتمع تعتبر من أهم النقاشات الناشئة حول علاقة المجتمع بالدين. وهذا التراث الذي يزخر به المغرب وديناميته الثقافية يشكل إسهاما أصيلا في الحضارة والثقافة العالميتين. وفي آخر هذا الفصل تمت الإشارة إلى الحديث عن الجالية المغربية المقيمة بالخارج التي تشكل إمكانا فعليا للمغرب خاصة وأن عدد المغاربة المقيمين بالخارج في نمو مستمر. هذا لا ينفي أن هناك مجموعة من المجهودات من طرف الدولة للاستدراك رغم وجود اختلالات خاصة في مجال التربية الأساسية وفي مجال ولوج العلاجات الصحية وأيضا في مجال التنقل والبنيات الأساسية، وانطلاقا مما سبق يعتبر التقرير أن هناك محاور مشتركة تهم مختلف البرامج القطاعية خاصة وأنه ظلت هناك تفاوتات سوسيوإقليمية وعلى مستوى النوع. ولعل أبرز ما يقف عليه الفصل الثالث من التقرير مسألة التربية حيث يرصد التقرير مظاهر قصور المنظومات التربوية لاسيما وأن قطاع التربية ظل يعاني من المشاكل المتواترة وظل هناك قصور العلاجات، هذا ما يتبين أساسا من الاختلال الواضح في العلاقة بين التربية والاقتصاد وأيضا هناك إخفاق في مجال محاربة الأمية. أما الجامعة والبحث العلمي فهو الآخر يعاني من التأخر في الاندماج في اقتصاد المعرفة. أما قطاع الصحة فيعتبر التقرير أن الخمسون سنة الماضية عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا حيث أن هناك تحسن واضح في المستوى العام للصحة لدى المغاربة منذ الاستقلال. كما أن المغرب ظل يعاني من قلة الموارد وتعدد الحكامة في المجال الصحي. كما اتسم هذا النمو بخضوعه للاستهلاك واندماجه التجاري الغير الكافي في قنوات المبادلات الدولية. كما يبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في ظل ضعف مستوى الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة. كما يعرض هذا الفصل السياسات الماكرواقتصادية التي مرت بها البلاد، لينتقل بعد ذلك للحديث عن مرحلة التقويم الهيكلي الممتدة من 1982 إلى 1993 التي اعتمدها المغرب نتيجة ارتفاع مديونيته. كل هذا لتطهير المالية العمومية والعودة إلى مستوى مقبول من عجز الميزانية بالإضافة إلى اعتماد مسلسل إصلاح للنظام الجبائي، وسن سياسة نقدية متممة بتحرير مالي حيث تم اعتماد آليتين: استعمال الاحتياطي النقدي واعتماد مرونة حجم وكلفة إعادة التمويل في السوق النقدية. كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الحديث عن السياسات القطاعية خصوصا الفلاحة باعتبار أن اقتصاد البلاد يرتبط بهذا القطاع حيث تم تشخيص وضعيتها إبان الاستقلال، بالإضافة إلى سن قوانين تنظيمية تحكم هذا القطاع إذ تم تبني استراتيجية أكثر توازنا تمثلت في مخطط التقويم الهيكلي الفلاحي والمجس في قروض وبرامج لتقويم القطاع الفلاحي والعمل على النهوض به، كل هذا يعزى إلى المستوى المحدود في مجال إحداث المقاولات وكذا الحضور الوزن للدولة في سوق الشغل بالإضافة إلى مشاكل مستعصية في قابلية

التشغيل كالهوة العميقة بين التكوين الأكاديمي والحاجيات الحقيقية لاقتصادنا. رغم مساهمته الهامة في الاقتصاد الوطني يبقى تطور القطاع الغير المنظم مسألة متجلية باعتباره يحتل الصدارة في الآلة الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي يجعل المقاولات المتوسطة والصغيرة مهيمنة داخل النسيج الإنتاجي رغم أنها لا تسهم في النشاط الاقتصادي إلا بقسط متواضع حيث تعاني من استفحال مشكلة التنافسية فيما بينها، التي تمكن من استغلال مناسب لهذه الموارد، كما يبرر كون النتائج لم ترق إلى مستوى الجهود المبذولة والموارد المستثمرة إلى تشتت المسؤوليات والمهام، ويتحدث أيضا عن مختلف الأوراش التي تعرفها البلاد والتي تستوجب إدماج بعد التنمية المستدامة، كما حاول إبراز التنوع البيئي الغني للمغرب وسياسة الإصلاح المنتهجة للحد من التدهور القائم، ويدعو إلى تركيز الجهود للنهوض به. وقد ختم هذا الفصل بالحديث عن إطار العيش من خلال الوقوف على المجهودات المبذولة لتجهيز البلاد وإعداد التراب منذ المرحلة الأولى من الاستقلال حيث تم توسيع البنيات التحتية الأساسية والصناعية، تمكن من إدارته ومراقبته على المستويين السياسي والاجتماعي، الإجابة عن مجموعة من الإشكالات والتساؤلات التي يمكن أن يطرحها كل متتبع للشأن العام بالمغرب، إذ يعرض الوضعية الراهنة التي يعيشها المغرب باعتبار أن المغرب الحالي هو مغرب كل الانتقادات حيث يعرف تحولات في مجالات متعددة أبرزها الانتقال الديمقراطي الذي ينحو في مسار لا يقبل التراجع، بالإضافة إلى الانتقال الديمغرافي وتحولات المجتمع والقيم التي تؤثر في مفهوم التنمية البشرية، كل هذه الأوراش تبدو جليلة غير أنها مصحوبة بمعيقات كبرى. وكذا الدينامية الاجتماعية المتجلية من خلال الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمجتمع المدني، كل هذا يدل على تحقيق تقدم أكيد في مجال التنمية البشرية. فهذه المكتسبات مكنت المغرب من الانفتاح والانخراط على الصعيد الدولي، إلا أن أوجه التقدم المذكورة كان بإمكانها أن تكون بمستوى لولا الإخفاقات التي عرفتتها البلاد والمتمثلة في المعرفة والاقتصاد والحكامة والصحة والإدماج، وكلها معيقات تتعلق بأنواع العجز البنيوية التي تهم الأبعاد المحورية للتنمية البشرية وإذا لم يتم معالجة الوضع فإن الاستمرار على هذا الحال سيؤدي إلى تفاقم المشاكل. هذا بالإضافة إلى توقع حصول تقدم نوعي في التكنولوجيات الحديثة واتباع إعادة رسم التوجهات العالمية في مجال الطاقة التي لن تزداد إلا ارتفاعا في مستوى الاستهلاك على خلفية استمرار سياسة تنويع مصادرها. وتوفير شروط اندماج قوي للمغرب في مجتمع المعرفة وإعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديمغرافية وريح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامانات والتغلب على الفقر، بعد استعراضنا لأهم ما جاء في تقرير “الخمسينية” يمكن القول أن هذا التقرير تبقى له جوانب إيجابية وفي نفس الوقت هناك بعض الجوانب السلبية، هو النقاش العام من قبل مجموعة من مكونات المجتمع المغربي حول هذا التقرير. وهذا في حد ذاته مسألة إيجابية بالنظر للمواضيع والقضايا المطروحة التي يتم التداول فيها وتبادل الآراء حولها خاصة وإن التقرير انخرط في إعداد ما يفوق مائة من الكفاءات الجامعية والإدارية وفعاليات المجتمع المدني موزعين حسب هيكل مضبوطة. من خلال قراءة التقرير سيلاحظ المرء بشكل جلي أن الفريق المكلف بإعداد التقرير أثار مجموعة من القضايا الأساسية بنوع من الموضوعية فمثلا يعترف التقرير بالعجز الكبير الذي يسجله المغرب في التعامل مع قضايا شبابه انطلاقا من غياب معرفة دقيقة بهذه الفئة “كما أن الشباب لم يمثل بالشكل المطلوب كمكون من مكونات مسيرتنا نحو الحداثة مع أن فئة الشباب ما فتئت تشكل غالبية السكان المغاربة، كما لا بد أن نسجل أن تقرير الخمسينية مبادرة مهمة أظهرت أن هناك نوع من الجرأة والشجاعة في توجيه النقد (وإن كان غير كافيا) للحظات التي أخطأ المغرب فيها وأيضا للفترات التي اعتبر التقرير أن المغرب حقق فيها النجاح والتقدم وكل ذلك لأجل استخلاص الدروس والعبر. بعد حصوله على الاستقلال وهذه الصراعات السياسية لازال المغرب إلى يومنا هذا يؤدي عواقبها السلبية